



الأزياء المبهجة للأفغانيات سلاح مقاومة

كأس 20



مصر جمهورية ضحك تقلق الحاكمين

كأس 15



الأزمة في الشرق والخلاف في الخرطوم

كأس 2



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الإثنين 2021/09/27

20 صفر 1443

السنة 44 العدد 12192

Monday 27/09/2021

44th Year, Issue 12192

العرب

واشنطن تمهد لإعادة العلاقات مع حلفائها في الشرق الأوسط كما كانت

التعاون بين الرياض وواشنطن، وخاصة في المجال الأمني، هي قضايا تتصدر أجندة مباحثات سوليفان مع المسؤولين السعوديين.

وذكر المصدر أن سوليفان سيبلغ القيادة السعودية بأنه "إذا لم تستأنف المحادثات النووية مع طهران قريباً، فإن إدارة بايدن ستفرض عقوبات جديدة على إيران".

ومن المتوقع أيضاً -بحسب المصدر ذاته- أن ينقل سوليفان إلى ولي العهد السعودي "تأكيد الرئيس الأمريكي حرصه على استمرار العلاقة بين بلاده السعودية والتزام واشنطن التام بالحفاظ على أمن واستقرار المملكة وفق ضوابط ترضي الطرفين"، وذلك فضلاً عن "إدراك واشنطن أهمية استمرار التعاون الأمني مع الرياض على صعيد تبادل المعلومات في ما يخص مكافحة الإرهاب الدولي، وعلى صعيد المساهمة في إرساء سبل السلام والأمن بمنطقة الشرق الأوسط".

واقنعت الماطلة الإيرانية في العودة إلى مفاوضات فيينا، والشروط المسبقة التي باتت تضعها طهران على هذه العودة، إدارة بايدن بأن أي موقف ضعيف تتخذه حيال إيران سوف ينعكس سلباً على نفوذها في المنطقة وعلى الثقة بتعهداتها الأمنية.



سوليفان سيؤكد للسعوديين حرص بلاده على استمرار العلاقة مع السعودية

وبينما لن تعجز الرياض وباقي دول الخليج عن العثور على بدائل تكفل أمنها، فإن الولايات المتحدة لن تحقق أي منافع استراتيجية عندما تتسحب من المنطقة تحت وطأة الرغبة في الإنكفاء إلى شؤون المنافسة التجارية مع الصين. ويمكن لزيارة سوليفان أن تمهد لإصلاح "ذات البين" مع الرياض، إلا أن السعودية لن تتكفي بتعهدات لا تسندها التزامات راسخة، لاسيما حيال الأزمة في اليمن وحيال الأدوار الأخرى التي تلعبها إيران المزعجة للاستقرار في المنطقة.

ويقول مراقبون "سواء تمت العودة إلى الاتفاق النووي أو لم تتم فإن ضمانات الأمن الإقليمي بالنسبة إلى دول المنطقة ليست مما يمكن التهاون فيه". واعتبر هؤلاء المراقبون أن إلغاء زيارة أوسطن قبل ساعات من موعد وصوله إلى الرياض كان بمثابة صفة دبلوماسية تمت تغطيتها بسرعة في واشنطن بينما كانت السعودية تتفاوض على اتفاق للتعاون العسكري مع روسيا.

واشنطن - يستعد مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان لاجتماعات مع كبار المسؤولين فيها، كما تشمل الخطط المعلنة اجتماعاً في "نيوم" مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وكبار معاونيه.

وسوليفان هو أرفع مسؤول توفده واشنطن إلى المنطقة بعد أن ألغى السعودية زيارة إلى الرياض كان ينوي وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن القيام بها، إثر اتخاذ إدارة الرئيس جو بايدن قراراً يقضي بسحب نظام الدفاع الصاروخي "باتريوت" من السعودية. وهو ما اعتبرته الرياض تصرفاً لا يستقيم مع متطلبات الشراكة الأمنية بين البلدين بينما ظلت تتعرض لهجمات الصواريخ والطائرات المسيّرة من جانب جماعات الحوثي في اليمن.

ولم تخف إدارة بايدن موقفها البارد تجاه الرياض وأبوظبي والقاهرة عندما قررت سحب بطاريات باتريوت من السعودية، وعندما تباطأت في إعلان موافقتها على صفقة طائرات أف 35 (تافينون) للإمارات، بالإضافة إلى حجب جزء من المساعدات التي تقدمها لمصر والتي تبلغ قيمتها 130 مليون دولار. إلا أن موقف هذه العواصم الهادئ واستعدادها للبحث عن بدائل اقتعوا البيت الأبيض بأن الولايات المتحدة ستكون هي الطرف الخاسر عندما تتخلى عن أكبر حلفائها لدوافع لا تتوافق مع الطبيعة الاستراتيجية للعلاقات بينها وبين هذه الدول.

ويقول مراقبون إن هذه المراجعة الأميركية تؤكد المثل الفرنسي القائل "لا تتغير الأمور إلا لتعود كما كانت".

وإلى جانب طائرات مسيّرة ومعدات أخرى، يأتي ذلك وسط توقعات بأن يحمل سوليفان تطمينات جديدة للقاهرة والرياض بشأن إدارة الرئيس بايدن على أن تستعيد العلاقات زخمها التقليدي.

وقال مصدر دبلوماسي غربي مطلع على مضمون الزيارة المنتظرة إن "الملف النووي الإيراني والجهود المبذولة لإجبار مليشيات الحوثيين المدعومة من إيران على النجواب مع نداءات السلام ووقف الحرب في اليمن وتعزيز

السلطة الليبية تبعث بمؤشرات انقلاب على تعهدات دعم الانتخابات المنفي يستخدم موقف مجلس الدولة للتحذير من اللاتوافق على القانون الانتخابي

المنفي يستخدم موقف مجلس الدولة للتحذير من اللاتوافق على القانون الانتخابي



قلق ما قبل الانتخابات

فقد فشل الطرفان طيلة السنوات الماضية في التوصل إلى تفاهات، لذلك يُنظر إلى تصريحاته الرافضة للقانون الانتخابي على أنها انحراف في مساعي عرقلة الانتخابات. وتولى البرلمان مسؤولية إصدار قانون الانتخابات الرئاسية بعدما فشل ملتقى الحوار السياسي في التوصل إلى تفاهات بشأن صيغة نهائية للقانون؛ حيث حاول أعضاء تمرير قانون انتخاب الرئيس بشكل غير مباشر، وهو ما أثار رفض الكثيرين الذين تصدوا له.

ويقول مراقبون إن خطة الإسلاميين -ومن خلفهم الليبية- تهدف الآن إلى إجراء انتخابات تشريعية فقط، وفي ما بعد يقوم البرلمان الجديد بإصدار قانون انتخاب الرئيس بشكل غير مباشر. واتسم موقف الإسلاميين منذ اندلاع الأزمة الليبية برفض خيار الانتخابات كحل ينهي أزمة الشرعية التي تشهدها البلاد. ويخشى الإسلاميون الذين يسيطرون على المؤسسات الحيوية الاقتصادية للبلاد من وصول رئيس مناهض لهم ينهي سيطرتهم على البلاد.

وكان خالد المشري قد تقدم الأسبوع الماضي بمبادرة تنص على إجراء الانتخابات التشريعية مقابل تأجيل الرئاسية، بعد أشهر من التمسك بالدستور كقاعدة لإجراء الانتخابات.

بحاجة إلى تسوية بعض الأزمات العالقة مع قبائل بني وليد وترهونة التي تشكلت تقاليداً ديمقراطياً مهماً غرب ليبيا. ويحتاج حل تلك الأزمات إلى بعض الوقت حيث من الصعب تجاوزها خلال أشهر، في حين يرى آخرون أنه من المستحيل حلها. وأعلن المنفي السبت أنه سيبحث المرشحين للانتخابات على عدم المشاركة دون توافق على إطارها القانوني، مشدداً على ضرورة موافقة البرلمان والمجلس الأعلى للدولة على الأساس القانوني للانتخابات.

وقال المنفي في تصريحات صحافية إن هدفه هو ضمان أن تمضي الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قدماً كما هو مخطط لها في الرابع والعشرين من ديسمبر، مضيفاً أن "عدم وجود رؤية للانتخابات والمرحلة القادمة هو خطر يحد ذاته". واستغرب مراقبون موقف المنفي من قانون الانتخابات الرئاسية الصادر عن البرلمان، خاصة بعد أن تم قبوله والاعتراف به من قبل البعثة الأممية في ليبيا والدول الأوروبية والولايات المتحدة.

ويدرك المنفي أن التوصل إلى تفاهات بشأن القانون الانتخابي بين مجلس الدولة الذي يمثل الإسلاميين والبرلمان الذي يمثل الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر أمر شبه مستحيل؛

إنها تهدف إلى عرقلة طموحات رئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة لإيجاد ما يبرر بقاء حكومته، حيث أن بدء مشاريع تنموية ضخمة سيطلب بقاء نفس الفريق الحكومي لإتمامها الذي يتطلب سنوات، كما أن إنجاز تلك المشاريع سيساهم في رفع شعبيته ما يؤهله هو أو مرشح آخر -لا يستبعد أن يكون إبراهيم الدبيبة ابن الملياردير على الدبيبة الذي عينه عبدالحميد الدبيبة مستشاراً له منذ توليه السلطة في مارس الماضي- لاكتساح الانتخابات.

ولم يوقف رفض البرلمان للميزانية الدبيبة الذي لجأ إلى الاقتراض من المصرف المركزي الذي يرأسه الصديق الكبير المقرب من تركيا والإسلاميين، حيث تمكن نسبياً من تحسين الأوضاع المعيشية من خلال ضمان صرف الرواتب في موعدها بعد أن كانت تتعطل لأشهر، بالإضافة إلى صرف منح للشباب حيث منحت الحكومة 40 ألف دينار لبيبي (حوالي 10 آلاف دولار) لكل ثنائي مقبل على الزواج، كما أعلن الدبيبة مؤخراً رفع رواتب المعلمين.

وأبان خروج الآلاف من الليبيين الجمعة لدعم الدبيبة عن نجاحه في تحقيق هدفه المتمثل في استمالة الليبيين، لكن ذلك لا يؤهله بالضرورة لاكتساح الانتخابات في حال قرر الترشح؛ إذ مازال

منه المحروقي

بعثت تصريحات رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي المتعلقة بقانون الانتخابات بمؤشرات على تراجع السلطة التنفيذية الليبية عن تعهداتها بشأن دعم إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

واستخدم المنفي في تصريحاته موقف مجلس الدولة الذي يرأسه خالد المشري المحسوب على تيار الإخوان المسلمين المعروفين بموقفهم الرافض لإجراء الانتخابات وخاصة الرئاسية منذ سنوات، ما عزز الشكوك في وجود تنسيق بين الطرفين الهدف منه تأجيل الاستحقاقات التي تنهزم الحكومة منذ وصولها بأنها تسعى لتأجيلها أيضاً. ويعد التحضير لإجراء الانتخابات إحدى المهام الرئيسية الموكولة للسلطة الجديدة التي جرى انتخابها في فبراير الماضي بعد مفاوضات أعقبت اتفاقاً على وقف القتال، ووقع أطرافها على تعهد بدعم إجراءات في موعدها بالإضافة إلى التعهد بعدم الترشح لها.

ومنذ وصولها إلى الحكم شكك متابعون للشان السياسي في التزام السلطة الجديدة بهذا التعهد وتوقعوا مناورة قد تقوم بها بالاستعانة بتيار الإسلام السياسي الرافض للانتخابات، والذي ينظر إليه كسبب رئيسي في تفجر الصراع بعد أن انقلب على نتائج الانتخابات التشريعية سنة 2014 وقاد إلى الانقسام الذي تشهده البلاد الآن.

الميزانية «الضخمة» التي رفضها البرلمان كانت أبرز المؤشرات التي أثارت شكوكاً في نية الحكومة تأجيل الانتخابات

وكانت الميزانية المقترحة التي رفض البرلمان الموافقة عليها أحد أبرز المؤشرات التي أثارت شكوك المدافعين عن إجراء الانتخابات، حيث تقدمت الحكومة بميزانية وصفت بـ"الضخمة" مقارنة بالفترة المحددة لها بأقل من ستة والمهمات الموكولة لها والمتعلقة أساساً برفع مستوى المعيشة والتحصين للانتخابات.

ورفض البرلمان المصادقة على تلك الميزانية في خطوة قال مراقبون

مؤتمر التطبيع هدية مجانية لأذرع إيران لتسميم أجواء الانتخابات في العراق

على ما ارتكبه من أعمال تخريب وتهجير وقتل شملت معظم مدن تلك المحافظات، إلا أنهم قدموا هدية مجانية لهذه الميليشيات عندما اتاحوا لها فرصة الظهور بظهر المدافع عن القضية الفلسطينية.

وتعرض الفلسطينيون المقيمون في العراق، على امتداد سنوات الغزو الأميركي الأولي، لحملات طرد واعتقالات وأعمال تخريب من جانب هذه الميليشيات نفسها، حتى أجبرت عشرات الآلاف منهم على الفرار من العراق والتخلي عن منازلهم ودراساتهم الجامعية، بل وحتى سياراتهم وممتلكاتهم الصغيرة الأخرى. وعلى غرار التوريات التي جعلت هذه

والغالبية العظمى من 300 شخص الذين شاركوا في المؤتمر تتكون من المناهضين للنزوح الإيراني في العراق. وبالرغم من أنهم أرادوا مناكفة الميليشيات التابعة لإيران والسعي للتعبير عن رد فعل

وقال "إن العراق عصي على التطبيع". ونظم المؤتمر "مركز اتصالات السلام" الذي يتخذ من نيويورك مقراً له، وشارك في أعماله ضباط سابقون ورجال عسائريين وقادة "صحوات" كانت تدعمهم واشنطن لمحاربة فصائل المقاومة المسلحة ضد

الفلسطينيون المقيمون في العراق تعرضوا بعد الغزو الأميركي لحملات طرد واعتقالات من قبل ميليشيات إيران

وقادة سياسيون وعشائريون لإيران وتحالفاتها السياسية. وعلى صدى هذه التحذيرات أصدر القضاء العراقي مذكرات اعتقال بحق الشخصيات التي شاركت في مؤتمر "السلام والاسترداد" الذي دعا إلى تطبيع العلاقات بين العراق وإسرائيل. وأعلنت الحكومة العراقية رفضها المؤتمر ودعوته، كما نددت رئاستها الجمهورية والبرلمان به. وهددت التيارات والميليشيات التابعة لإيران بملاحقة المشاركين، في حين حذر مقتدى الصدر -زعيم التيار الصدري- من التعامل مع الذين شاركوا في المؤتمر

بغداد - تحول مؤتمر عراقي للتطبيع مع إسرائيل إلى فرصة للإحزاب والميليشيات الموالية لإيران لكي تدعم دعايتها السياسية قبل أسبوعين من الانتخابات المقررة في العاشر من أكتوبر المقبل.

وأخلت المخاوف من أعمال التزوير التي طغت خلال الأيام الماضية على المشهد السياسي في العراق مكانها للبيانات التي تندد بالتطبيع. ومن قبل أن تصدر مذكرات توقيف بحق مشاركين انطلقت القوى الحسوية على إيران في التنديد بالمؤتمر الذي تحول إلى هدية مجانية قدمها الأكراد